تاريخ الإرسال (2020-07-08)، تاريخ قبول النشر (2020-09-15)

د. محمود أحمد المدهون

اسم الباحث الأول:

د. محمد مروان العشوي

اسم الباحث الثاني :

د. هشام كامل ماضي

اسم الباحث الثالث :

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بغزة-فلسطين

¹ اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

hmadi@iugaza.edu.ps

أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.1/2021/1>

الملخص:

تهدف الدراسة إلى فحص أثر خصائص أعضاء لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين. تتكون عينة الدراسة من جميع البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها ثلاث عشرة شركة موزعة إلى ستة بنوك وسبع شركات تأمين. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عبر الزمن (Panel Data) والتي تمثل بيانات البنوك وشركات التأمين عينة الدراسة عن فترة زمنية للقوائم المالية وهي مدة عشرة سنوات من عام 2008م إلى عام 2017م. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن استقلالية وعدد أعضاء لجنة التدقيق والعناية المهنية لأعضاء لجنة التدقيق وخبرات أعضاء لجنة التدقيق ليس له تأثير في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وبالتالي، توصلت الدراسة إلى أن لجنة التدقيق ليس لها دور في تعزيز ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. أوصت الدراسة بتفعيل لجنة التدقيق من خلال تشكيل لجان التدقيق في البنوك وشركات التأمين من ذوي المؤهلات المحاسبية، وأن يكون لديهم الخبرة في مجال التدقيق والرقابة المالية، وكذلك القوانين التي أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية وبورصة فلسطين والخاصة بالحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بحاجة إلى تطوير وتفصيل أكثر لبنود المسؤولية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: خصائص لجنة تدقيق الحسابات، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، الشركات المالية، بورصة فلسطين.

The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure (Empirical Study on Banks and Insurance Companies listed on the Palestine Exchange)

Abstract:

This study aims to examine the impact of the Audit Committee on corporate social responsibility disclosure in the financial statements by banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange (PEX). The study population consisted of all the banks and insurance companies listed on the (PEX), which totaled to thirteen companies, including six banks and seven insurance companies. In order to achieve the objectives of the study, the study utilized the descriptive analytical method. In which the study depended on quantitative analysis methods by analyzing the data of the time series (Panel Data), which represent the data from the 13 companies for the period from 2008 to 2017, for the data analysis purposes, the study used the statistical program (E views) mainly to apply all statistical and standard methods.

The study has found that independence of the members of the Audit Committee has no impact on the disclosure of social responsibility. Thus, the study recommends that the role of the members of the Audit Committee should be activated. In addition to that, it recommends that the audit committees of the banks and insurance companies listed on the (PEX) should be formed have accounting background and have experience in auditing and financial control. Finally, the study recommended that the laws, and regulations issued by the Palestinian Monetary Authority and the Palestine Exchange on governance and disclosure of social responsibility should be updated and developed in a way that places more emphasis on social responsibility.

Keywords: Audit Committee Characteristics, Social Responsibility Disclosure, Financial companies, Palestine Exchange.

1. مقدمة

علي مدي السنوات الماضية، أظهرت الأزمات المالية لعدد من الشركات مثل WorldCom, Enron, Health International Holdings and Onetel ضعف و عدم ممارسة إدارة الشركات للإفصاح الملائم في التقارير المالية، مما أدى إلى عدم رضا مستخدمي القوائم المالية عن الإفصاح المحاسبي الذي تقوم به الشركات في التقارير المالية، وذلك لأن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون أو يحتاجون معلومات من الشركة أكثر شمولاً عن أنشطتها، و تأثير هذه الأنشطة على المجتمع و الشركة (Musallam, 2018; Uzma, 2016; Habbash, 2018; Rashid 2018).

يهدف الإفصاح في التقارير المالية إلى توفير المعلومات اللازمة لمجموعات عديدة من ذوي العلاقة و أصحاب المصالح في الشركة لاستخدامها في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بعلاقتهم بالشركة. إلا أن القوائم المالية التقليدية لم تعد كافية لسد احتياجات تلك المجموعات من المعلومات، وذلك بسبب تجاهلها الإفصاح عن العديد من البنود وخاصة غير المالية والتي أصبحت هامة عند تقدير قيمة المنشأة وتقييم أدائها. لذا تتزايد الحاجة إلى تعديل وتطوير نموذج التقرير التقليدي ليعكس تلك البنود حتى يوفر المعلومات اللازمة لمجموعات أصحاب المصالح (Musallam, 2018; Rashid, 2018). و نظراً لأن تقارير الشركات لها تأثير على الأفراد بخلاف المستخدمين المباشرين للتقارير، ويمكن أيضاً أن تؤثر على جميع أصحاب المصالح و ذوي العلاقة ، فقد تم توسيع نطاق محتوى التقرير التقليدي ليشمل ، بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي ، الأداء البيئي والاجتماعي (Habbash, 2009; Rainsbury, Bradbury & Cahan, 2018). خصوصاً بعد ازدهار نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory التي أكدت بشكل أساسي علي أن الشركة لابد أن تحصل علي رضا ودعم أصحاب المصالح حتى تحظى بميزة تنافسية في السوق وتبقى وتستمر في العمل. بالتالي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت واحد من أهم المجالات الرئيسية التي شهدت اهتمام بالغ من الباحثين (Garas & Eimassah, 2018; Uzma, 2016). نتيجة لذلك بدأت الشركات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية و العمل علي تحسين ممارسة أداء المسؤولية الاجتماعية، ليشمل تطبيق الشفافية في الإفصاح عن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية (الطرشي و يخلف, 2016: أبو جامع و وافي, 2016).

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤوليات متكاملة للشركات مثل الفرص الأخلاقية والقانونية والاقتصادية تجاه المجتمع (Habbash, 2018). يضيف الطرشي و يخلف (2016) المسؤولية الاجتماعية عبارة عن واجبات المؤسسة اتجاه المجتمع التي تعمل به من خلال المساهمة في توفير احتياجاته ومتطلباته، وبذلك فإن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعتبر نموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية (Said, Joseph & Mohd Sidek, 2017). و يرى Orazalin (2019) المسؤولية الاجتماعية علي أنها مفهوم تدمج فيه الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية و في تفاعلها مع أصحاب المصلحة علي أساس طوعي.

بالتزامن مع زيادة الاهتمام بالإفصاح عن ممارسة المسؤولية الاجتماعية، تطورت أهداف حوكمة الشركات لتشمل المسائلة الأخلاقية و الاجتماعية (Lin , 2018)، من خلال التوازن بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية بين الشركة و أصحاب المصالح و الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية (Rashid, 2018). في هذا السياق، يرى Habbash (2018) ان لجنة التدقيق هي أحد أدوات حوكمة الشركات الفعالة، لأنها مكلفة من قبل مجلس إدارة الشركة بمتابعة و مراقبة عملية إعداد التقارير المالية. لذا، تعتبر لجنة تدقيق الحسابات أداة رقابية فعالة على إدارة الشركة أثناء إعداد التقارير المالية. بالإضافة الي ذلك، تلعب لجان التدقيق دوراً في مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال الاشراف على عمليات التدقيق الداخلي مع المدققين الداخليين ، والتنسيق مع التدقيق الخارجي في عملية مراجعته للتقارير المالية للتوصل إلى إبداء رأيه بكل شفافية واستقلالية وبشكل مهني (Sellami & Fendri, 2017) بالتالي تساهم لجنة التدقيق في تعزيز شفافية و جودة التقارير المالية بما في ذلك ممارسة الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية (Rainsbury et al., 2009; Sellami & Fendri, 2017)، و هذا بدوره يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات (Asymmetry Information) بين أصحاب المصالح والإدارة، و من ثم تخفيض تكاليف الوكالة (Musallam, 2018). في فلسطين، تشير مدونة قواعد حوكمة الشركات (2009) أن الإفصاح في التقارير المالية يجب أن يشمل ممارسة الشركات للمسؤولية الاجتماعية، و يجب أن تساعد عناصر المسؤولية الاجتماعية الشركة في تحسين صورتها العامة و علاقتها بأصحاب المصالح (Musallam, 2018). فيما يتعلق بدور اليات الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تشير مدونة قواعد الحوكمة (2009) أن لجنة التدقيق تلعب دور فعال في تعزيز شفافية التقارير المالية و هذا بدوره يشمل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ووفقاً لذلك فإن لجنة التدقيق مسؤولة عن مراقبة قرارات الإدارة فيما يتعلق بأنشطة الشركة التي تؤثر علي جميع أصحاب المصالح بما فيهم المجتمع (Lin, 2018; Habbash, 2018; Said et al., 2017) هذا قد يكشف عن وجود علاقة بين كفاءة لجنة التدقيق و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Habbash, 2018). و بالتالي من المتوقع أن لجنة التدقيق الفعالة تكون مهتمة بمزيد من الشفافية و الإفصاح بشكل عام، و الإفصاح عن الأنشطة التي تؤثر علي المجتمع و البيئة بشكل خاص (Habbash, 2018; Said et al., 2017)

عملياً، بينت عدد من الدراسات تأثير خصائص أعضاء لجان التدقيق على كفاءة لجان التدقيق بشكل عام، و دورها في تعزيز جودة الإفصاح في التقارير المالية بشكل خاص، حيث أشارت دراسة (Rainsbury et al., 2009; Lin, 2018; Abad & Bravo, 2018; Sulaiman, 2017) إلى أن اجتماعات واستقلالية لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة. كما وجدت دراسة (Sellami & Fendri, 2017) أن الشركات التي يتمتع أعضاء لجانها بالاستقلالية، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل. و علي صعيد آخر، أوضحت العديد من الدراسات أهمية هيكل الملكية و أعضاء مجلس الإدارة في تحسين مستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات (Ullah, Muttakin & Khan, 2019; Habbash, 2018; Lone, Ali & Khan, 2016; Garas & Eimassah, 2018; Orazlin, 2019). في المقابل، عدد محدود من الدراسات فحصت العلاقة بين خصائص أعضاء مجلس الإدارة و لجنة التدقيق و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة الفلسطينية (اللوح و راضي 2016 ; Musallam, 2018). بالتالي تسعى هذه الدراسة الي توضيح مدي مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة دور أعضاء لجنة التدقيق في تحسين مستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية.

ترجع أهمية هذه الدراسة الي عدة اسباب. أولاً: دراسة العلاقة بين لجنة التدقيق و الإفصاح عن المسؤولية في بورصة فلسطين، التي تعتبر واحدة من أصغر الاسواق المالية في المنطقة حيث 48 شركة مدرجة في البورصة، يساعد في تقييم كفاءة و فعالية اليات الحوكمة المطبقة في فلسطين، و لاسيما كفاءة لجنة التدقيق. ثانياً: بورصة فلسطين أصبحت وجهة جذابة للاستثمارات المحلية و الدولية (Musallam, 2018)، دراسة هذه العلاقة تعكس شفافية التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ثالثاً: تساهم هذه الدراسة في فهم خصائص أعضاء لجان التدقيق للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقدرت أعضاء لجان التدقيق في مراقبة الإدارة في إعداد التقارير المالية، والتركيز على الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية، والذي من شأنه تحديد أهم الخصائص التي يجب ان يتمتع بها اعضاء لجنة التدقيق من أجل زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بها. أخيراً: التعرف على أهمية خصائص لجان التدقيق التي تؤثر على مستوي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قد يساعد الجهات التشريعية والرقابية في فلسطين على إيجاد التشريعات المناسبة لزيادة فعالية لجان التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ومن هنا تتمحور أهداف الدراسة في 1): قياس نسبة الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المالية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. (2): بيان أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم وأهمية لجنة التدقيق

تُلزم المنظمات المهنية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية الشركات أو البنوك الرغبة بالدخول إلى سوق الأوراق المالية بتشكيل لجنة تدقيق حسابات لديها وذلك لحماية أموال المستثمرين (Sami, 2009; Orazalin, 2019; Habbash, 2016) واستناداً لذلك ظهرت أهمية دور لجنة تدقيق الحسابات كجهة إشراف ورقابة الهدف منها التأكد من أن إجراءات وآليات عملية أعداد التقارير المالية تتم بكفاءة وفاعلية وبدرجة كبيرة من الاستقلالية، وذلك من أجل تعظيم ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة في التقارير المالية (Rashid, 2018; Ullah et al., 2019; Lone et al., 2016; Garas & ElMassah, 2018)

تتبنى لجنة التدقيق عن مجلس إدارة الشركة و يتولى أعضاء لجنة التدقيق مسؤولية حماية مصالح المساهمين والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة، حيث يعرف Kang (2019) في دراسته لجنة تدقيق الحسابات: "أنها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات المساهمة العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين غير تنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. كما عرفها السرطاوي و اخرون (2013) بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفية التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة. أما اللوح و راضي (2016) فقد عرف لجنة تدقيق الحسابات: "بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات"، وكذلك عرفها (Al-okaily & Naueihed, 2019) بأنها "عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين)، ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها". كما وُصفت لجنة التدقيق بأنها حلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة، بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة (lin, 2018; Suliman, 2017; Abad & Bravo, 2018).

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2010 قرار بقانون رقم (9) بشأن المصارف، ولقد أوضح القرار في المادة (47) إلزام البنوك الفلسطينية بتعيين لجنة تدقيق يتم تشكيلها من بعض أعضاء مجلس الإدارة. ومن الجدير ذكره أن الهدف من تعيينها كما أوضح (Musallam, 2018) هو تأييد وتأكيد صدق وموثوقية التقارير المالية وذلك للحصول على ثقة المساهمين، وكذلك لدعم استقلالية المراجع الخارجي للوصول إلى رأيه بكل شفافية ونزاهة، والعمل على مساندة الإدارة العليا وتذليل العقبات لها إن وجدت (Kang, 2019; Lin, 2018; Abad & Bravo, 2018). في هذا السياق، أوضحت دراسة Sami (2009) ودراسة Abad and Bravo (2018) بأنه يمكن قياس أهمية لجنة تدقيق الحسابات في أي مؤسسة مالية من خلال حجم و مردود المنفعة المتوقع والمنتظر أن تحققها، والتي من الممكن أن تنتفع منها الأطراف صاحبة العلاقة، مثل: المستثمرين والمساهمين والمراجع الخارجي والمدقق الداخلي ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح المختلفة. ذكر كل من الحايك و ابو الهيجا (2012)، صباح

(2013) و حلس و أبو ريدة (2014) Abad and Bravo, 2018, Suliman, 2017, Line, 2018 و Kang, 2019 أهم المنافع التي تحققها لجنة تدقيق الحسابات اتجاه أصحاب العلاقة. تساهم لجنة التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي من خلال الاختيار و التواصل المستمر مع المدقق الخارجي فترة التدقيق و إصدار التقرير النهائي، بالإضافة إلي دعم استقلالية المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق بدون أس ضغوط و تدخلات من إدارة الشركة (Suliman, 2017; Kang, 2019). للجنة تدقيق الحسابات دور استراتيجي اتجاه عملية التدقيق الداخلي للشركات، حيث تعمل على اختيار رئيس وحدة التدقيق الداخلي والعمل على توفير أدوات التدقيق اللازمة لها والتي تسهل عملية التدقيق، والعمل على معالجة المشاكل التي من الممكن أن تحدث بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية للشركة، وكذلك دعم استقلالية عمل المدقق الداخلي والمساعدة في تفعيل دوره الرقابي بكل شفافية ونزاهة (Abad and Bravo, 2018; Suliman, 2017). بالإضافة الي دور لجنة التدقيق في دعم تعزيز جودة التدقيق الخارجي و الداخلي، وجود لجنة التدقيق في الشركات يعمل علي توليد الثقة لدي المساهمين الحاليين و المستثمرين المتوقعين اتجاه بيانات التقارير المالية والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Suliman, 2017).

أشارت الدراسات السابقة أن فعالية لجنة التدقيق تعتمد علي خصائص أعضاء هذه اللجنة (Abad & Bravo, 2019; Al-Okaily & Naueihed, 2019; Appuhami, 2018; Buallay, 2018; Kang, 2019; Lin, 2018; Musallam, 2018; Sellami & Fendri, 2017; Kang, 2019; Lin, 2018; Abad & Bravo, 2018). لكي تتمكن لجنة تدقيق الحسابات من تحقيق أهدافها يجب أن يتوفر بها مجموعة من الخصائص لتمكنها من القيام بمهامها ومسؤولياتها بكفاءة و فاعلية (Appuhami, 2018; Buallay, 2018; Suliman, 2017). لذا وجود أعضاء في لجنة التدقيق لديهم الخبرة المالية و المحاسبية، الكفاءة، الاستقلالية و المهنية، أمر مهم لدعم لجنة التدقيق علي تنفيذ مسؤولياتها بكفاءة (Abad & Bravo, 2019; Buallay, 2018; Lin, 2018).

الاستقلالية

تعتبر الاستقلالية من أحد العناصر المهمة في تعزيز كفاءة لجنة التدقيق والتي يجب أن تتوفر في أعضائها، و يقصد بها استقلالية الأعضاء في لجنة التدقيق عن الإدارة التنفيذية للشركة، أي عدم وجود علاقة تربطهم بالإدارة التنفيذية والتي تمنعهم من ممارسة أعمالهم الموكلة إليهم بالدرجة المراد تحققها (Al-Okaily & Naueihed, 2019; Sellami & Fendri, 2017). استقلالية لجنة التدقيق تزيد من مقدرة أعضاء اللجنة على ممارسة عملهم الرقابي على الإدارة التنفيذية، بما يحمي استثمارات المساهمين ويحقق مصالحهم داخل الشركة (Kang, 2019; Orazlin, 2019). بالتالي، من المتوقع أن تلعب استقلالية أعضاء لجنة التدقيق دوراً رئيسياً في تعزيز شفافية التقارير المالية (Buallay, 2018)، و ذلك لان المدراء المستقلين يبذلون جهداً في تحسين العمليات التي تقوم بها الإدارة، و جلب متخصصين للاستفادة من خبراتهم للمساعدة في التعرف علي ممارسة الإدارة أثناء إعداد التقارير المالية (Appuhami, 2018). بالإضافة الي ذلك، استقلالية لجنة التدقيق تساعد اعضاء اللجنة علي اتخاذ وجهات نظر مستقلة أثناء الاشراف علي إعداد التقارير المالية للشركة و عدم التحيز لوجهة نظر الادارة التنفيذية، مما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية (Orazlin, 2019). في هذا السياق، يري Azouz and Bashir (2016) مدراء لجنة التدقيق المستقلين أكثر موضوعية في مراقبة شفافية التقارير المالية من خلال المراقبة الفعالة لأنظمة الرقابة الداخلية، و تحسين ممارسة الإفصاح في التقارير المالية، و بالتالي هؤلاء الاعضاء اكثر قدرة علي إلزام الشركات بممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية (Buallay, 2018; Sellami & Fendri, 2017).

الخبرات والمؤهلات المالية:

تعتبر الخبرات المالية و المحاسبية من الشروط الواجب توفرها لدى أعضاء لجنة تدقيق الحسابات، وكذلك تعتبر أحد المحددات المهمة التي تعمل على زيادة ورفع مستوى الفاعلية لدى أعضاء لجنة التدقيق (Appuhami, 2018 ; Buallay, 2018). فقد جادل Buallay (2018) أن المهمة الرئيسية للجنة التدقيق هي الاشراف علي التقارير المالية للشركات و عمليات التدقيق، و بالتالي يجب أن يكون لدي أعضائها القدرة علي فهم القضايا التي يتم فحصها أو مناقشتها. وجود أعضاء لديهم خبرة مالية ومحاسبية في لجنة التدقيق يساعد اللجنة في فهم و حل الإشكاليات والاختلافات في بعض الإجراءات المحاسبية والمالية بالشكل السليم وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين التي تم اقرارها حسب المعايير المحاسبية (Appuhami, 2018). يساعد أصحاب الخبرة المالية و المحاسبية في لجنة التدقيق الشركات علي تقييم و مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي و بالتالي تقليل المخاطر المرتبطة بعملية إعداد التقارير المالية (Sami, 2009). . نتيج الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من زيادة المساءلة والحصول على استفسارات من الادارة أثناء عملية إعداد التقارير المالية وبالتالي تزيد من جودة التقارير المالية (Abad & Bravo, 2019). ولهذا، وجود خبرة مالية ومحاسبية ومهنية لأعضاء لجنة التدقيق سيؤدي إلي تحسين مصداقية التقارير المالية و بالتالي زيادة ممارسات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات (Sami, 2009; Azouz & Bashir, 2016).

حجم لجنة التدقيق

أشارت سلطة النقد الفلسطينية في دليل القواعد والممارسات الفضلي لحوكمة المصارف في فلسطين (2017) أن يقوم مجلس إدارة البنك بتشكيل لجنة تدقيق الحسابات بحد أدني ثلاثة أعضاء من المجلس من أجل مراقبة وضمان شفافية إعداد القوائم المالية. في نفس السياق، أوضحت الدراسات السابقة، لضمان فعالية لجنة التدقيق في مراقبة سلوك المديرين، يجب أن يكون لدى اللجنة ما يكفي من الاعضاء للقيام بمسؤوليتها، بالتالي حجم لجنة التدقيق يعزز من فعالية اللجنة في القيام بمسؤولية مراقبة و متابعة عملية إعداد القوائم المالية (Abad & Bravo, 2019; Appuhami, 2018; Sellami & Fendri, 2017). علي سبيل المثال بينت دراسة كل من Sami, 2009; Azouz & Bashir, 2016 لمراجعة القضايا المحاسبية المختلفة أثناء الاشراف علي أعداد التقارير المالي و اتخاذ القرارات المناسبة، يجب علي اعضاء لجنة التدقيق ان يكون لديهم المعرفة، الخبرة، و المهارة العملية . لذا من المفترض أن يكون حجم لجنة التدقيق مناسب لحجم المهام الموكلة إليها وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بسهولة ويسر دون مواجهة عقبات أو اشكاليات في العمل.

وفقاً لنظرية Resource Dependency Theory، يتم تحقيق أداء أفضل للشركات عندما يكون حجم لجنة التدقيق أكبر (Al-AI-Okaily & Naueihed, 2019; Abad & Bravo, 2019). حيث يتيح التنوع في المهارات لأعضاء لجنة التدقيق الاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم لصالح المساهمين وأصحاب العلاقة من خلال مراقبة و الاشراف علي عملية إعداد التقارير المالية و بالتالي زيادة شفافية و مصداقية التقارير المالية (Azouz & Bashir, 2016; Al-Okaily & Naueihed, 2019).

عدد اجتماعات لجنة التدقيق

اجتماعات لجنة التدقيق أحد أهم الخصائص للجان التدقيق (Buallay, 2018). يعكس عدد اجتماعات لجنة التدقيق فاعليتها الرقابية، و ذلك لان أعضاء لجنة التدقيق الذين يجتمعون بانتظام هم أكثر قدرة علي أنجاز أعمالهم ومسؤولياتهم بكفاءة و فعالية (Abad & Bravo, 2019; Said et al., 2017).

تساعد اجتماعات لجنة التدقيق المتكررة على تحسين مستوى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية من خلال متابعة الإدارة في إعداد التقارير المالية (Sami, 2009). وذلك لان لجنة التدقيق تقوم بدور نشط في مراقبة و الاشراف علي الإدارة (Al-Okaily & Naueihed, 2019), و بالتالي توفر اجتماعات لجنة التدقيق المنتظمة المزيد من الفرص لتبادل ومناقشة وجهات

النظر حول كيفية مراقبة أنشطة الأعمال و عرض و مناقشة المشاكل ونقاط الضعف في التقارير المالية ودراساتها ووضع الآليات والسبل لحلها، وكذلك التأكد من معالجة ملاحظات المدقق الخارجي والمدقق الداخلي (Sellami & Fendri, 2017;Orazlin, 2019).

مفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية:

أصبح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية من الإجراءات الأساسية التي يجب الالتزام بها من قبل الشركات العاملة في المجتمع الفلسطيني وخصوصاً البنوك وشركات التأمين (حلس و أبو ريده 2014) . التزامها بهذه المسؤولية اتجاه هذا المجتمع لكي تتمكن من أن تُدرج في بورصة فلسطين، وذلك وفق نظام الإدراج المعتمد من مجلس إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية (قرار 2010/39) والمعدل بتاريخ 2015/04/06، وكذلك قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، ومشروع قانون الشركات رقم (7) لسنة 2012 (سالم و أبو ريده، 2014)

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتبع من نشاطها الممارس اتجاه المجتمع وتحملها المسؤولية عن الآثار الناتجة عن ذلك النشاط سواء أكانت تلك الآثار إيجابية أو سلبية، ليصبح نشاطها متناسب مع المنفعة التنموية للمجتمع

(Rashid, 2018; Garas & ElMassah, 2018; Lone et al., 2016; Esa & Mohd Ghazali, 2012). المسؤولية الاجتماعية تكمن في مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف المجتمع عبر عدة ممارسات اجتماعية والتي تشمل التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي ما بين المجتمع والمؤسسة (Ullah et al., 2019; Orazlin, 2019; Lone et al., 2016). تخضع أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات المالية ضمن المسؤولية الاقتصادية والأخلاقية الخيرية للمجتمع دون ترك أو الابتعاد أو المساس بالأهداف الربحية (Ullah et al., 2019)، كما أنه على الشركة الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات التي تتدرج ضمن المسؤولية الاجتماعية لها والتي يقع على عاتقها تنفيذها، مع توضيح حجم هذه المسؤولية وتتم عبر تقارير ملحقه للقوائم المالية (Garas & ElMassah, 2018).

اختلف الباحثون وكذلك المؤسسات والمنظمات المالية في عرض مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Garas & ElMassah, 2018; Musallam, 2018; Ullah et al., 2019; Lone et al., 2016) عرف (Habbash 2016) في دراسته المسؤولية الاجتماعية: "مجموعة التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومنشأ هذه الالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية احتياجات وتحقيق أهدافه". كما أوضح (Ullah et al., 2019) في دراستهما بأن تعريف المسؤولية الاجتماعية حسب ما صدر عن منظمة المعاييس العالمية (ISO26000, 2007) للمسؤولية الاجتماعية: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين"، فقد وضع جمعة و وافي (2016)، أن اللجنة الأوروبية (European Commission) نشرت الوثيقة الخضراء (Paper Green) في تموز عام 2001م تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية بأنها: "مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي"، وكما أن البنك الدولي عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمشاركة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين ظروف معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد". وأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت المسؤولية الاجتماعية: "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". وكما أشار الشايع (2012) في دراسته إلى أن الغرفة التجارية العالمية عرفت المسؤولية الاجتماعية: "أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب

اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي إن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو التقرير عن الآثار الاجتماعية والبيئية لشركات الأعمال لأصحاب المصالح داخل المجتمع بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة، وبما يساهم في توسيع نطاق المساءلة للشركات (Garas & ElMassah, 2018)، ويأتي هذا بجانب الدور التقليدي للإفصاح المتمثل في توفير معلومات مالية لحملة الأسهم. ويستند هذا التوسع في الإفصاح على افتراض أن الشركات لديها مسؤوليات أكبر من مجرد تحقيق الربح (Musallam, 2018; Rashid, 2018). في نفس السياق، أضاف (Ullah et al., 2019) أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعني تقديم معلومات مالية وغير مالية مرتبطة بتفاعل الشركة مع البيئة الاجتماعية والمادية وذلك داخل التقارير السنوية أو في تقارير تعددها المنشأة بشكل منفصل لهذا الغرض. بالإضافة الي ذلك، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتضمن توفير معلومات عن الأداء الاجتماعي للشركات بشكل عادي من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات سواء كانت إيجابية أو سلبية (Orazalin, 2019; Lone et al., 2016; Rainsbury et al., 2009).

تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات مجال اهتمام كبير لأنها تساعد المؤسسات على بناء استراتيجية وسمعة الشركة (Orazlin, 2019). يساعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الشركات علي تعزيز الموقف التنافسي (Lone et al., 2016)، و تطوير قدرات و موارد الشركة بطريقة أكثر فعالية (Musallam, 2018; Ullah et al., 2019). بالإضافة الي ذلك، إفصاح الشركة عن المسؤولية الاجتماعية بكل شفافية ونزاهة والتزامها اتجاه المجتمع يعتبر محور جذب للكفاءات والمهارات العلمية والمهنية المتميزة للعمل في هذه المؤسسة (Esa & Mohd Ghazali, 2012). من جانب آخر، يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الي ترسيخ العلاقة ما بين الشركة والأطراف المختلفة في المجتمع والذي ينتج عنه زيادة أرباح واستثمارات المساهمين والمستثمرين لدى الشركة، مما يؤدي إلى زيادة الأسهم والحصص الاستثمارية لدى هؤلاء المستثمرين، وكذلك إثارة اهتمام وجلب المساهمين والمستثمرين الجدد الراغبين في الاستثمار

(Esa & Mohd Ghazali, 2012; Habbash, 2016). يضيف (Rashid, 2018) إن عملية إعلان الشركة وتوضيحها للمجتمع التي تعمل به عن نشاطاتها الاجتماعية التي قامت بها اتجاههم، يعمل على إظهار وإبراز الوجه الحسن لها مما يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب العلاقة في تعاملهم معها.

بينما أوضحت دراسة أبو جامع و وافي (2016) أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات وخصوصاً قطاع البنوك هو تعظيم الأرباح بأقل التكاليف، وإن أهم أهداف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: تعزيز ثقة جميع الأطراف المهمة والمعنية بنشاطات الشركة، والوثوق بتقاريرها المالية والاطمئنان لسلامة وصدق تلك التقارير، بالتالي كسب ثقة جميع أفراد المجتمع بنشاط الشركة وأعمالها بما يخدم ويعزز عملية تعظيم الأرباح.

مراجعة الدراسات السابقة

بينت العديد من الدراسات السابقة أهمية خصائص أعضاء لجنة التدقيق في زيادة فاعلية هذه اللجنة من خلال دراسة خصائص أعضاء اللجنة على حوكمة المؤسسات. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات أن هناك تباين في أثر خصائص لجنة التدقيق علي جودة وشفافية التقارير المالية. كما أشارت الدراسات السابقة أيضاً إلى أن لجنة التدقيق أصبحت تلعب دوراً مهماً في دعم الحوكمة المؤسسية.

ففي دراسة (Sadou, Alom and Laluddin (2017) أظهرت النتائج أن خصائص أعضاء لجنة التدقيق كحجم لجنة التدقيق، و استقلالية أعضائها، و الخبرة المالية و المحاسبية لها دور في تعزيز ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا. وفي نفس السياق لكن على السوق الهندية، أشارت دراسة (Bhasin (2016 إلى أن خصائص لجنة التدقيق تساعد أعضاء اللجنة في مراقبة أداء الادارة التنفيذية في إعداد القوائم المالية و بالتالي زيادة ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في الهند . وأيضاً في هذا السياق أوضحت دراسة Felo, Krsihnamurthy and Solieri (2013) انه كلما زاد عدد و استقلالية لجنة التدقيق زادت جودة البيانات في التقارير المالية بشكل واضح و خصوصاً الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، و خلصت كذلك الي أنه كلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ارتفعت جودة البيانات المالية. في دراسة على الشركات الامريكية المصنفة ضمن مؤشر (S&P 500) أظهرت دراسة (Abad and Bravo (2018 أن وجود أعضاء في لجنة التدقيق لديهم خبرة محاسبية من شأنه أن يعزز ممارسة الإفصاح الاختياري و خصوصاً الإفصاح عن المعلومات المالية و الاستراتيجية في التقارير المالية. في دراسة لأثر استقلالية و الخبرة المالية و المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق علي الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة، أوضح Sellami and Fendri (2017) أن الخبرة المحاسبية و استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة.

تناولت العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة العربية أهمية خصائص لجنة التدقيق في تعزيز شفافية و مصداقية التقارير المالية، من خلال مراقبة سلوك الادارة التنفيذية و متابعتها أثناء إعداد التقارير المالية، بالإضافة الي دعم عمل المدقق الخارجي بما يضمن جودة التقارير المالية (سرطاوي و اخرون 2013; Musallam 2018; Garas & Bravo, 2018). في دراسة علي الشركات المساهمة الاردنية، أظهرت دراسة السرطاوي و أخرون (2013) أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تساهم في زيادة فعالية اللجنة في الحد من سلوك الادارة في ممارسة إدارة الارباح. في الاسواق الخليجية، أظهرت دراسة (Buallay (2018 أن لجنة التدقيق تلعب دور مهم في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بينت النتائج الاحصائية أن استقلالية و الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تعزز من فعالية اللجنة في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية و بالتالي تحسين شفافية التقارير المالية. أما دراسة (Garas and ElMassah (2018 فقد أظهرت أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تزيد من قدرة اللجنة في التحقق من كفاية و موثوقية المعلومات المالية المقدمة من الادارة و نشرها علي المساهمين و أصحاب المصلحة مما يؤدي الي تقليل تضارب المعلومات (Information asymmetry) و بالتالي الحد من تضارب المصالح بين المساهمين و الادارة. مؤخراً في فلسطين، أظهرت دراسة (Musallamv (2018 أن لجنة إدارة المخاطر، حجم لجنة التدقيق و عدد اجتماعات لجنة التدقيق لها اثر إيجابي علي ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الغير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. هذه النتائج تشير إلي أن حجم و عدد اجتماعات لجنة التدقيق من المحددات الرئيسية لتحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية، الامر الذي من شأنه ان يعزز جودة الإفصاح في التقارير المالية. في نفس السياق، أشارت دراسة Zaid, Wang and Abuhijleh (2019) الشركات التي لديها حجم مجلس ادارة كبير و أعضاء مستقلين أكثر قدرة علي تنفيذ الانشطة و البرامج الاجتماعية و بالتالي الإفصاح عنها في التقارير المالية، هذا يشير الي أن زيادة عدد المديرين المستقلين غير التنفيذيين يؤدي الي زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

في حين أظهرت عدد من الدراسات عدم فعالية بعض خصائص أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية (Al-Okaily & Naueihed 2019; Buallay, 2018; Musallam , 2018). فقد أشارت دراسة Buallay, 2018 أن عدد أعضاء و اجتماعات لجنة التدقيق لا تؤثر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في الاسواق

الخليجية. و في هذا السياق، أشارت دراسة Habbash (2016) أنه لا توجد علاقة بين خصائص أعضاء لجنة التدقيق (الاستقلالية، الحجم، عدد الاجتماعات) و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. و قد وضحت دراسة Musallam, (2018) أن استقلالية و الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق للشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا تؤثر في جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، و بينت كذلك لا يوجد أثر لحجم و عدد اجتماعات لجنة التدقيق علي الإفصاح علي المسؤولية الاجتماعية. أما دراسة السرطاوي وآخرون (2013) فقد بينت أن حجم وعدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها لا تساعد اللجنة في الحد من ممارسات الشركات المدرجة في سوق عمان من إدارة أرباحها.

3. منهجية الدراسة:

عينة الدراسة وجمع البيانات

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك وشركات التأمين الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية للفترة المالية 2008 – 2017، والتي يبلغ عددها ثلاث عشرة شركة موزعة إلى ستة بنوك وسبع شركات تأمين، أما عينة الدراسة فتشمل جميع الشركات مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 13 شركة. تلزم سلطة النقد الفلسطينية البنوك وشركات التأمين بتشكيل لجنة تدقيق بهدف تعزيز فاعلية رقابة مجلس الإدارة على عملية إعداد التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية. بالإضافة الي ذلك يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية وبالتالي يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدولة. لذا من المتوقع أن يكون القطاع المالي أكثر فعالية في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية. بالتالي جاءت هذه الدراسة لتقييم فعالية لجنة التدقيق في الشركات المالية وقدرتها علي تحسين جودة الإفصاح بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من التقارير لعينة الدراسة في الفترة 2008 الي 2017، حيث كانت التقارير المالية لعينة الدراسة في هذه الفترة هي أحدث التقارير المالية المتاحة وقت إجراء الدراسة. تم الحصول على التقارير المالية للشركات المدرجة من خلال موقع الشركة الالكتروني وسوق بورصة فلسطين. الجدول أدناه يوضح الشركات عينة الدراسة

جدول 1

الشركات عينة الدراسة

م	اسم الشركة	رمز التداول	القطاع
1	البنك الإسلامي العربي	AIB	بنوك وخدمات مالية
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	
3	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	
4	بنك القدس	QUDS	
5	بنك فلسطين المحدود	BOP	
6	البنك الوطني	TNB	
7	التأمين الوطنية	NIC	تأمين
8	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	
9	المشرق للتأمين	MIC	
10	ترست العالمية للتأمين	TRUST	
11	فلسطين للتأمين	PICO	

12	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC
13	العالمية المتحدة للتأمين	GUI

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
3. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين خبرات أعضاء لجنة التدقيق المالية وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
4. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

نموذج الدراسة وأساليب قياس المتغيرات

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل كالتالي:

المتغير التابع

المتغير التابع في هذا البحث هو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (DISCSR). تم قياس هذا المتغير من خلال جمع درجات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبنود مؤشر الإفصاح مقسوماً على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة. تم تطوير مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الفلسطينية (Garas & ElMassah, 2018; Esa & Mohd Ghazali, 2012 ; Rashid, 2018; Musallam, 2018; Lone et al., 2016; Ullah et al., 2019; Habbash, 2016) وقد شمل نموذج الإفصاح (36) عنصراً، مقسماً إلى خمس مجموعات: (1) مجموعة المسؤولية الاجتماعية الإسلامية تحتوي على 3 عناصر، (2) مجموعة التفاعل مع المجتمع و تشمل 4 عناصر، (3) مجموعة عناصر البيئة و تشمل 5 عناصر، (4) مجموعة بيانات الموظفين و تشمل 18 عنصراً و أخيراً مجموعة معلومات الخدمة و تشمل 6 عناصر. في حال كان البنك أو شركة التأمين مفصحة عن بند المعلومات يسجل للبنك أو شركة التأمين واحد بالنسبة للعنصر المفصحة عنه، وصفر خلاف ذلك (Esa & Mohd Ghazali, 2012; Lone et al., 2016; Ullah et al., 2019; Musallam, 2018; Sadou et al., 2017).

المتغير المستقل:

المتغير المستقل في هذا البحث هو خصائص أعضاء لجنة تدقيق الحسابات، و هي: استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق، خبرات أعضاء لجنة التدقيق، وعدد أعضاء لجنة التدقيق. تم اختيار هذه المتغيرات دون غيرها لأنها تمثل

المحددات الرئيسية في تعزيز كفاءة و فعالية لجنة التدقيق وفق الدراسات السابقة (Musallam, 2018; Appuhami, 2018; Ullah et al., 2019; Garas & ElMassah, 2018; Rashid, 2018; Al-Okaily & Naueihed 2019) استقلالية أعضاء لجنة التدقيق **ACIND**: و يقاس بنسبة الأعضاء المستقلين (الغير التنفيذيين في لجنة التدقيق) مقسوماً علي عدد أعضاء لجنة التدقيق (Appuhami, 2018 ;Sellami & Fendri, 2017; Buallay, 2018). عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق **ACMET**: وتقاس بعدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق السنوية (Al-Okaily & Naueihed, 2019; Appuhami, 2018; Sellami & Fendri, 2017) خبرات أعضاء لجنة التدقيق المحاسبية و المالية **ACEXP**: يقاس بنسبة أعضاء لجنة التدقيق الذين يحملون شهادات مهنية محاسبية أو مالية أو شهادات أكاديمية مالية أو محاسبية مثل (ACCA, CPA, CMA, CIA, AICPA, CFA) (Abad & Bravo, 2018; Esa & Mohd Ghazali, 2012; Musallam, 2018; Habbash, 2016) عدد أعضاء لجنة التدقيق **ACSIZ**: ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق (Appuhami, 2018; Esa & Mohd Ghazali, 2012; Buallay, 2018) واختبار العلاقة بين أثر خصائص لجنة التدقيق علي مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال النموذج أدناه، و استخدم فيه المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

$$DISCSR = \beta_0 + \beta_1 ACIND + \beta_2 ACMET + \beta_3 ACEXP + \beta_4 ACSIZ + \varepsilon$$

DISCSR: نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ACIND: نسبة أعضاء لجنة التدقيق المستقلين.

ACMET: عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق.

ACEXP: نسبة أعضاء لجنة التدقيق أصحاب الخبرة المالية أو المحاسبية.

ACSIZ: حجم لجنة التدقيق.

4. النتائج:

الإحصاء الوصفي:

يوضح الجدول (2) وصف متغيرات الدراسة وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي وهي الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة.

يتضح من الجدول (2) أن عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين يتراوح ما بين صفر أي عدم استقلالية كافة أعضاء لجنة التدقيق، إلى 3 أعضاء مستقلين، بمتوسط حسابي 0.17 عضو مستقل. تشير هذه النتيجة إلى أن مجالس إدارة البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تقوم بتشكيل لجان التدقيق دون الاهتمام باستقلاليتهم. فيما يتعلق بعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، فقد بلغ متوسط عدد اجتماعات لجنة التدقيق لشركات العينة في السنة 1.92 مره، وتتراوح عدد اجتماعات لجنة التدقيق في السنة ما بين صفر إلي 12 اجتماع في السنة. أما عن الخبرة المالية و المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق، فقد تبين أن 58% من أعضاء لجنة التدقيق في شركات العينة لديهم خبرة مالية و محاسبية، وأن بعض الشركات لا يمتلك أعضاء لجنة التدقيق فيها أي خبرة محاسبية أو مالية، و شركات أخرى جميع أعضاء لجنة التدقيق فيها لديهم خبرة مالية و محاسبية.

جدول 2

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	المتغيرات
0.60	0.0	0.17	3.00	0.00	مستقل	استقلالية عدد أعضاء لجنة التدقيق
2.89	0.0	1.92	12.00	0.00	مستقل	عدد اجتماعات لجنة التدقيق
0.85	0.0	0.58	3.00	0.00	مستقل	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق
1.65	3.0	2.34	6.00	0.00	مستقل	عدد أعضاء لجنة التدقيق
0.22	0.0	0.12	0.67	0.00	تابع	المسؤولية الاجتماعية الإسلامية
0.46	1.0	0.65	1.00	0.00	تابع	التفاعل مع المجتمع
0.36	0.8	0.55	1.00	0.00	تابع	اتجاه البيئة
0.20	0.7	0.66	0.93	0.00	تابع	بيانات الموظفين
0.13	0.8	0.89	1.00	0.00	تابع	معلومات الخدمة
0.21	0.7	0.57	0.87	0.12	تابع	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

بالنظر الي مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد تبين أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في التقارير المالية المعتمدة والمنشورة في الفترة المالية 2008-2017 يبلغ 0.57، و قد تبين أيضاً ان اقل مستوي إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يبلغ 0.12، في حين بلغت اكبر نسبة مستوي إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية 0.87. يشير الجدول أيضاً، أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الإسلامية في التقارير المالية المعتمدة والمنشورة يتراوح ما بين الصفر أي عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الإسلامية إلى 0.67، بمتوسط حسابي 0.12. أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن متوسط الإفصاح عن التفاعل مع المجتمع في التقارير المالية لشركات العينة يبلغ 0.65، ومستوى الإفصاح يتراوح ما بين الصفر أي عدم الإفصاح عن وجود تفاعل مع المجتمع في التقارير المالية المعتمدة والمنشورة إلى 1.00. بلغ متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة 0.55، بمدى يتراوح ما بين 0 و 1. فيما يخص الإفصاح عن الموظفين في التقارير المالية، تبين أن متوسط الإفصاح عن بيانات الموظفين بلغ 0.66 بمدى يتراوح ما بين 0 إلى 1.00. أخيراً، مستوى الإفصاح عن معلومات الخدمة المقدمة للزبائن في التقارير المالية المعتمدة والمنشورة يتراوح ما بين الصفر إلى 1.00، بمتوسط حسابي 0.89.

اختبار صحة تحليل البيانات للتحليل الإحصائي:

معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار "جذر الوحدة (Unit Root Test)، للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)، والجدول (3) يوضح ذلك.

يوضح جدول (3) أن المتغيرات "استقلالية عدد أعضاء لجنة التدقيق، العناية المهنية لأعضاء لجنة التدقيق، خبرات عدد أعضاء لجنة التدقيق، عدد أعضاء لجنة التدقيق، اتجاه البيئة، بيانات الموظفين، معلومات الخدمة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" ساكنة، في حين تم تسكين المتغيرات "المسؤولية الاجتماعية الإسلامية، التفاعل مع المجتمع" بعد أخذ الفرق الأول.

جدول 3

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	الفرق الأول
	القيمة الاحتمالية (Sig)	القيمة الاحتمالية (Sig)
استقلالية عدد أعضاء لجنة التدقيق	0.036*	
عدد اجتماعات لجنة التدقيق	0.002*	
خبرات عدد أعضاء لجنة التدقيق	0.000*	
عدد أعضاء لجنة التدقيق	0.000*	
المسؤولية الاجتماعية الإسلامية	0.482	0.000*
التفاعل مع المجتمع	0.426	0.000*
اتجاه البيئة	0.000*	
بيانات الموظفين	0.000*	
معلومات الخدمة	0.000*	
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.000*	

* معنوي عند مستوى دلالة 5%.

اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة التدقيق) و متغير واحد (مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، بالتالي نموذج الانحدار الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع هو أسلوب الانحدار. بالإضافة إلى ذلك، بسبب أن بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر مجموعة من السنوات (2008-2017) تم استخدام نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis)، و هي النموذج التجميعي Pooled Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect، و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects). لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة من النماذج الثلاثة (النموذج التجميعي، نموذج التأثير العشوائي ونموذج التأثير الثابت)، تم الاعتماد على قيمة (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية واختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويوضح جدول (4) نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة.

جدول 4

نتائج اختبارات ملاءمة وتفضيل النماذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig.
اختبار (F) المقيد	6.19	0.000
اختبار Hausman	3.965	0.784

يتضح من خلال الجدول (4) أن نتيجة اختبار (F) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) وهذا يدل على أن نموذجي التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة لبيانات الدراسة. نتائج اختبار الفرضيات موضحة في الجدول (5).

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

افترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أن النتائج الظاهرة في الجدول (5) تشير إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، غير أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية. بالتالي، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

يتضح من الجدول (5) أنه يوجد علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق و مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أي أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق في السنة، أنخفض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ألا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. هذا يعني أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

جدول 5

تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	0.015	1.625	0.107
استقلالية عدد أعضاء لجنة التدقيق	-0.014	-0.642	0.523
عدد اجتماعات لجنة التدقيق	0.003	0.527	0.599
خبرات أعضاء لجنة التدقيق المالية	-0.022	-1.085	0.280
عدد أعضاء لجنة التدقيق	0.007	0.915	0.363

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

أظهرت النتائج الاحصائية في الجدول (5) ، أن هناك علاقة عكسية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق و مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، هذا يعني أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ينخفض بزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق أصحاب الخبرة المالية و المحاسبية. إلا أن هذه النتائج غير دالة إحصائياً، بالتالي، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية و المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق و مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

توقعت هذه الفرضية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة التدقيق، المقاسة بعدد أعضاء لجنة التدقيق، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أن نتائج الجدول (5) جاءت خلاف ذلك. أظهرت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. بالتالي، كبر حجم لجنة التدقيق لا يساهم في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

مناقشة النتائج

يتضح من الجدول (5) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05. يمكن تفسير ذلك بأن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق في الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين هو استقلال في الظاهر فقط، وذلك للالتزام بمتطلبات مدونة الحوكمة في فلسطين بخصوص تكوين لجنة تدقيق، وبالتالي لا تساهم استقلالية أعضاء اللجنة في زيادة فعالية اللجنة في مراقبة الإدارة عند إعداد التقارير المالية، وبالتالي لا تستطيع لجنة التدقيق تعزيز ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من الطرشي و خلف و (2018) Musallam، و التي اشارت إلي عدم وجود دور لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق في زيادة جودة الإفصاح في التقارير المالية. في حين تختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (2019) Orazalin التي أشارت إلي وجود دور فعال لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق في تحسين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

عند اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة التدقيق في زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وجد أن هذه العلاقة غير دالة إحصائياً في الشركات المالية الفلسطينية. وقد يعزو هذا إلي عدم مناقشة لجان التدقيق أثناء اجتماعها ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تركز لجان التدقيق علي سير العمليات التشغيلية بدلاً من تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية (Uzma, 2016; Abad & Bravo, 2018). تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة السرطاوي و آخرون (2013)، (2018) Buallay، التي أوضحت عدم جدوى اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. في المقابل جاءت هذه النتيجة مخالفة لدراسة (2018) Musallam، الذي أوضح أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق تعزز قدرة اللجنة في زيادة جودة التقارير المالية.

علي الرغم من أن متوسط الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق في الشركات المالية الفلسطينية المساهمة هو 0.58، إلا أنه أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. هذا يعزو إلي أن الخبرة المالية بشكل عام لأعضاء لجنة التدقيق قد لا تساهم في زيادة جودة الإفصاح في التقارير المالية، بينما الخبرة المالية في مجال التدقيق و المحاسبة تساعد أعضاء لجنة التدقيق في فهم السياسات المحاسبية و ممارسة الإفصاح و بالتالي تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية (Sellami & Buallay, 2018; Fendri, 2017). جاءت نتيجة هذه الفرضية متفقة مع دراسة (2018) Musallam، و (2017) Sellami and Fendri.

أما فيما يتعلق بأثر حجم لجنة التدقيق علي مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية و بالتالي، عدد أعضاء لجنة التدقيق لا تساهم في زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. هذه النتيجة متوافقة مع دراسة السرطاوي، حمدان، مشتهي و ابو عجيبة 2013، و (2017) Sellami and Fendri. زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق قد تساهم في صعوبة اتفاق أعضاء لجنة التدقيق حول تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة و بالتالي قد تكون هناك فرصة لعدم حضور عدد من أعضاء اللجنة ممن لديهم خبرات في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه لجنة التدقيق صعوبات في اتخاذ قرارات حول ممارسة

الإفصاح في التقارير المالية وذلك لزيادة عدد أعضاء اللجنة الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة الأعضاء على الاتفاق على قضايا الإفصاح في التقارير المالية (Buallay, 2018).

التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. بالرغم من إلزام سلطة النقد الشركات المالية المساهمة الفلسطينية من إنشاء لجنة تدقيق، إلا أن لجنة التدقيق لا تمارس دور فعال في مراقبة الإدارة في تحسين ممارسة الإفصاح في التقارير المالية، لذا لا بد من ضرورة تفعيل لجنة التدقيق بما يعزز من قدرة هذه اللجان في تحسين جودة الإفصاح في التقارير المالية.
 2. ضرورة زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين، على أن يكون استقلال الأعضاء في الشكل والمضمون، بحيث لا يتم التدخل في أعمالهم أو التأثير عليهم من قبل الإدارة.
- يتم تشكيل لجان التدقيق في البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين من ذوي المؤهلات (مهنية وعملية) المحاسبية، وأن يكون لديهم الخبرة في مجال التدقيق والرقابة المالية، وأن يقوم مجالس إدارة البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين من تطوير قدرات أعضاء لجان التدقيق لتعزيز قدرة اللجنة في فهم وتحسين ممارسة الإفصاح في التقارير المالية للشركات المالية المساهمة الفلسطينية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو جامع، نسيم. ووافي، فاطمة. (2016م). دور البنوك في فلسطين بإثراء المسؤولية المجتمعية وانعكاسها على أدائها المالي، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، قطاع غزة، 2(3) 155-168.
- الحايك، أحمد. أبو الهيجاء، محمد. (2012م). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية بجامعة جرش بالأردن، 20(2)، 440-463.
- حلس، سالم. وأبو ريده، ماهر. (2014م). دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، بغزة، 23(2)، 90-118.
- سامي، مجدي. (2009م). دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها على جودت القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. بجامعة الإسكندرية، 46(2)، 122-132.
- السرطاوي، عبد المطلب. حمدان.، علام، مشتهي.، صبري، أبو عجيبة.، عماد. (2013م). أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 27(4)، 819-84.
- الشابغ، خالد. (2012م). المسؤولية الاجتماعية للبنوك والشركات. مجلة الألوكة للثقافة والمعرفة. السعودية. الرياض، 4(23)، 165-177.

صباح، سالم. (2013). تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك العاملة في قطاع غزة من دولة فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، 4(4)، 115 - 147.

الطرشي، محمد. ويخلف، إيمان. (2016). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، بجامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 15 (01)، 1-17.

عزوز، عبد الرازق. وخميس، بشير. (2016). أثر مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على عائد السهم للشركات المالية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية. الجامعة الأردنية، 2(43)، 923 - 942.

اللوح، نبيل. وراضي، أيمن. (2016). مدى تطبيق البنوك العاملة في فلسطين للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات بقطاع غزة، 3(3)، 05-15.

قائمة المراجع المرومنة:

Abu Jam'e, N. & Wafe, F. (2016). The role of banks in Palestine in enriching social responsibility and its reflection on its financial performance (in Arabic). *Palestine University Journal for Research and Studies*, 2 (3) 155-168.

Al Hayek, A. & Abu Al-Hija, M. (2012). Characteristics of audit committees and their impact on the period of issuance of the auditor's report: an applied study on Jordanian public shareholding companies (in Arabic). *Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies*, 20(2) 440-463.

Helles, S. & Abu Raida, M. (2014). The role of boards of directors in improving the performance of audit committees in the banks listed on the Palestine Exchange (in Arabic). *Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies*, 23 (2) 90-118.

Sami, M. (2009). The role of audit committees in corporate governance and its impact on the quality of the published financial statements in the Egyptian business environment (in Arabic). *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*, 46 (2), 122-132.

Sartawi, A., Hamdan, A., Mushtaha, S., & Abu Ageila, A. (2013). The effect of audit committees in Jordanian public shareholding companies on limiting profit management (in Arabic). *An-Najah University Journal for Research, Humanities*, 27 (4), 819-846

Alshay'a, K. (2012). Social responsibility of banks and companies (in Arabic). *Aluka Journal for Culture and Knowledge*, 4 (23), 165-177

Sabah, S. (2013). Analyzing and evaluating the extent of using international accounting standards when presenting and disclosing the financial statements of banks operating in the Gaza Strip (in Arabic). *Palestine University Journal for Research and Studies*, 4 (4), 115-147.

Al Tarshi, M. & Yaklef, I. (2016). Disclosure of social responsibility from an accounting perspective. *The Academic Journal of Social and Human Studies*, 15 (01) 1-17.

Azzouz, A. & Khamees, B. (2016). The impact of the Board of Directors and the Audit Committee on the earnings per share of Jordanian financial companies. *Journal of Administrative Sciences Studies*, 2 (43), 923-924.

Alouh, N. & Radi, A. (2016). The Extent of Implementation of Social Responsibility to Banks Operating in Palestine: A Comparative Analysis Study. *Palestine University Journal for Research and Studies*, 3 (3), 05-15.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Management Science Studies. University of Jordan, 2 (43), 923-942.

Bhasin, M. L. (2016). Strengthening Corporate Governance through an Audit Committee: An Empirical Study. *Wulfenia Journal*, 23(2), 2-27.

Buallay, A., (2018) "Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency", *Measuring Business Excellence*, 22 (2), 183-200

Buallay, A., (2018) "Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency", *Measuring Business Excellence*, 22 (2), 183-200

Esa, E., & Mohd Ghazali, N., (2012) "Corporate social responsibility and corporate governance in Malaysian government linked companies", *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 12 (3), 292-305

Felo, A. J., Krishnamurthy, S., & Solieri, S. A. (2003). Audit committee characteristics and the perceived quality of financial reporting: an empirical analysis. Available at SSRN 401240.

Garas, S., & ElMassah, S., (2018) "Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: The case of GCC countries", *critical perspectives on international business*, 14 (1), 2-26

Habbash, M. (2016) "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia", *Social Responsibility Journal*, 12 (4), 740-754

Hayek, A., & Abu Hija, M., (2012). Characteristics of Audit Committees and their Impact on the Period of Auditing Report: An Empirical Study on Jordanian Public Shareholding Companies. *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, University of Jerash, Jordan, 20 (2), 440-463

Helles, S., & Abu Raida, M., (2014). The Role of Boards in Improving the Performance of Audit Committees in Banks Listed in the Palestine Exchange. *Islamic University Journal for Economic and Administrative Studies*, Gaza, 23 (2), 90-118

Kang, Y. J., (2019) Are Audit Committees more challenging given a specific investor base? Does the answer change in the presence of prospective critical audit matter disclosures?, *Accounting, Organizations and Society*, <https://doi.org/10.1016/j.aos.2019.04.001>

Lin, Y., (2018) "The consequences of audit committee quality", *Managerial Auditing Journal*, 33 (2), 192-216

Lone, E., Ali, A., & Khan, I., (2016) "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Pakistan", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 16 (5), 785-797

- Musallam, S., (2018) "The direct and indirect effect of the existence of risk management on the relationship between audit committee and corporate social responsibility disclosure", *Benchmarking: An International Journal*, 25 (9), 4125-4138
- Orazalin, N., (2019) "Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of Kazakhstan", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 19 (3), 490-507
- Rainsbury, E. A., Bradbury, M., & Cahan, S. F., (2009). The impact of audit committee quality on financial reporting quality and audit fees. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 5(1), 20-33.
- Rashid, A., (2018) "The influence of corporate governance practices on corporate social responsibility reporting", *Social Responsibility Journal*, 14 (1), 20-39
- Sabah, S., (2013). Analysis and Evaluation of the Use of International Accounting Standards in Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Banks Operating in the Gaza Strip from the State of Palestine: An Applied Analytical Study, *Palestine University Journal for Research and Studies*, 4 (4), 115-147.
- Sadou, A., Alom, F., & Laluddin, H., (2017). Corporate social responsibility disclosures in Malaysia: evidence from large companies. *Social Responsibility Journal*, 13(1), 177-202.
- Said, R., Joseph, C., & Mohd Sidek, N. (2017). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: *The Moderating Role of Cultural Values*. In *Modern Organisational Governance*, 12, 189-206.
- Sami, M., (2009). The role of audit committees in corporate governance and its impact on the quality of published financial statements in the Egyptian business environment. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*. Alexandria University, 46 (2), 122-132
- Sartawi, A., Hamdan, A., Mushtaha, S., & Abu Ijela, I ., (2013). The Impact of Audit Committees in Jordanian Public Shareholding Companies on Reducing Profit Management, *An-Najah University Journal for Research, Humanities*, An-Najah National University, Nablus, 27 (4), 819-846.
- Sellami, Y., & Fendri, H., (2017) "The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: Evidence from South Africa", *Managerial Auditing Journal*, 32 (6), 603-626
- Sulaiman, N., (2017) "Oversight of audit quality in the UK: insights into audit committee conduct", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 25 Issue: 3, pp.351-367
- Tarshi, M., & Yaklef, I., (2016). Disclosure of Social Responsibility from an Accounting Perspective, *Academic Journal of Social and Human Studies*, Hassiba Ben Bou Ali Chlef University, Algeria, 15 (1), 1-17.
- Ullah, Md., Muttakin, M., & Khan, A., (2019) "Corporate governance and corporate social responsibility disclosures in insurance companies", *International Journal of Accounting & Information Management*, 27 (2) 284-300
- Uzma, S., (2016) "Embedding corporate governance and corporate social responsibility in emerging countries", *International Journal of Law and Management*, 58 (3), 299-316
- Zaid, M. A., Wang, M., & Abuhijleh, S. T. (2019). The effect of corporate governance practices on corporate social responsibility disclosure. *Journal of Global Responsibility*, 10 (2), 134-160